الأوضاع السياسية والإدارية في إقليم فزان (1943–1951م)

عواطف سعيد امحمد علي[1]

كلية الآداب، جامعة سبها

تاريخ التقديم: 10-2-2021 ، تاريخ القبول: 17-03- 2021، نشر إلكترونيا في 18-03-2021
https://doi.org/10.36602/faj/2021.n17.07

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية لموضوع الأوضاع السياسية والإدارية في إقليم فزان ما بين عام (1943–1951م)، حيث احتلت فرنسا فزان ما بين 1941و1943م، بالتنسيق مع بريطانيا التي احتلت هي الأخرى إقليمي برقة طرابلس، فأصبحت ليبيا تحت ثلاث إدارات عسكرية، الأولى والثانية بريطانية، إحداهما في برقة والثانية في طرابلس، والإدارة الثالثة فرنسية في فزان. عمدت الإدارة العسكرية الفرنسية منذ استقرارها في فزان إلى إعادة هيكلة الإقليم، إداريا وجغرافيا، من خلال تنظيم المناطق التابعة له وتقسيمه إلى أجزاء جغرافية متعددة. ومن أجل إقامة كيان ضعيف يعتمد على فرنسا ولا يستطيع الانفكاك عنه عملت فرنسا على تفكيك علاقاته مع محيطة القريب والبعيد ومحاصرته وعزله، جغرافيا وسياسيا عن إقليمي طرابلس وبرقة لخلق وضع سياسي إداري من شأنه إحداث التكامل في مختلف جوانب الحياة في فزان مع مستعمراتها في تونس والجزائر. وبعد صدور قرار استقلال ليبيا الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 21 نوفمبر لتصبح ليبيا بذلك دولة مستقلة ذات سيادة مكونة من برقة وطرابلس وفزان.سارعت فرنسا إلى تكوين ما يسمى بالنظام الانتقالي بعد أشهر قليلة من صدور القرار وكان ذلك عام 1950م، وقد حرص هذا النظام الانتقالي على اختيار قوى قبلية محلية ومحاولة تشريكها في السلطة حتى وان كان ذلك شكليا لإطالة بقائها في فزان.

الكلمات المفتاحية: *الإدارة الفرنسية، فزان ، النظام الانتقالي.*

[1] Awa.amhimmid@sebhau.edu.ly

ISSN 2664-1682

The Political and Administrative Situation in Fezzan Region (1943-1951م)

Awatif Saeed Emhemmed

Faculty of Arts, Sebha University

Abstract

This research undertakes a historical study of the issue of the Fezzan region under the French occupation from (1943-1951A), where France occupied Fezzan from 1941 to 1943 A.D., in coordination with Britain, which also occupied Cyrenaica and Tripoli. Therefore, Libya was urging three military administrations. The first and the second were British. One in Cyrenaica and the other in Tripoli whereas the third administration was French in Fezzan. The French military administration, since its stability in Fezzan, proceeded to restructure the region, administratively and geographically, by organizing its regions and dividing it into multiple geographical parts. In order to establish a weak entity that mainly depends on France and cannot separate from it. France worked to dismantle its relations with the surrounding near and far. This is to besiege it and isolate it, geographically and politically, from the regions of Tripoli and Cyrenaica. In fact, this step is to create an administrative political situation that would bring about integration in various aspects of life in Fezzan with its colonies in Tunisia and Algeria. After the issuance of the independence decision of Libya issued by the United Nations on November 21, Libya became an independent and sovereign state consisting of Cyrenaica, Tripoli and Fezzan. France rushed to form the so-called transitional system a few months after the issuance of the decision. That was in 1950, and this transitional system was keen to choose local tribal forces and try to involve them in power, even if this was formal to prolong their stay in Fezzan.

Keywords: *French administration, Fezzan, transitional system.*

ISSN 2664-1682

1. المقدمة:

اندلعت الحرب العالمية الثانية (1939– 1945م)، ودخل الجنوب الليبي والمنطقة كلها تحت ظروف جديدة، تمثلت بانضمام إيطاليا إلى المانيا ضد الحلفاء[1] ، كما أن فرنسا كانت قد سقطت أمام تقدم الجيوش الألمانية في يونيو 1940م. وترتب على ذلك قيام حكومة فرنسا موالية لألمانيا عرفت باسم حكومة فيشي[2] .

كان لظهور شارل ديغول (1890–1970م) وتكوينه لحكومة فرنسا الحرة[3] واعتراف الدول الأوروبية به ممثلا لفرنسا أثره على الأوضاع السياسية في فزان، فقد أعلن ديغول في27 اغسطس1940م أن تشاد نموذجاً يحتذي به في الإمبراطورية الفرنسية، وأصبح الطريق إلى فزان مفتوحا؛حيث اتخذ من تشاد نقطة الانطلاق في الهجوم على إيطاليا في فزان،ثم تحول هذا الاحتلال إلى حقيقة عندما عين الجنرال لوكليرك (1902– 1947م) قائدا لتلك القوات، التي انطلقت من فورت لامي في تشاد لمهاجمة فزان.

بدأت هذه القوات بمهاجمة الكفرة وتم احتلالها في 15 مارس1941م، وساهمت قوات بريطانية في احتلالها. ولأهميتها بالنسبة للقوات البريطانية في برقة،حدث خلاف بين

[1] يضم المحور المانيا وايطاليا واليابان، والحلفاء هم فرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الامريكية.

[2] حكومة فيشي: استمرت بين يوليو 1940 سبتمبر 1944، وقد خلفت الجمهورية الثالثة وأعلن قيام حكومتها المارشال فيليب بيتان وذلك عقب سقوط فرنسا بيد ألمانيا النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وانتخبت تلك الحكومة من قبل الجمعية الوطنية الفرنسية بتاريخ 10 يوليو 1940 مع منحها صلاحيات واسعة لبيتان كرئيسا للحكومة.للمزيد راجع: ديغول،1964،ص54.

[3] حكومة فرنسا الحرة: هي حكومة المنفى الفرنسية بقيادة شارل ديغول وقواتها العسكرية التي حاربت أثناء اندلاع الحرب العالمية الثانية، واستمرت في القتال ضد دول المحور باعتبارها دولةً حليفةً حتى بعد سقوط فرنسا. تأسست هذه الحكومة في لندن في يونيو عام 1940، ثم نظمت ودعمت المقاومة الفرنسية في الأراضي الفرنسية القابعة تحت الاحتلال، فضلًا عن إرسائها لموطئ قدم في العديد من المستعمرات الفرنسية في أفريقيا. للمزيد راجع: ديغول،1964،ص94.

ISSN 2664-1682

الإنجليز والفرنسيين بعد احتلالها. وأخيراً تم حل الخلاف حول الكفرة باتفاق عقد بين قيادة الشرق الأوسط وبين ديجول، وذلك بأن تتمركز حامية فرنسية بريطانية مشتركة في الكفرة، ويرفع العلمان الفرنسي والإنجليزي فيها حتى تتم تسوية الصلح.

بدأت القيادة الفرنسية خطوتها التالية للتقدم نحو فزان؛ الهدف الرئيسي من الهجوم الفرنسي على الجنوب الليبي، وهو الهجوم الذي تزامن مع الهجوم البريطاني على طرابلس. بدأ الهجوم الفرنسي على فزان في 22 ديسمبر 1942م، ومنذ مطلع عام 1943م بدأت الفوضى تدب في القوات الإيطالية المتمركزة في فزان، واستطاعت القوات الفرنسية احتلال جميع فزان مابين كانون الاول 1942 وكانون الثاني 1943م، وأما غات فقد تحقق احتلالها 24 يناير1943م. وغدامس تم احتلالها في 26 يناير في العام نفسه.

أصبحت ليبيا في نهاية يناير1943م مقسمة إلى ثلاث إدارات عسكرية هي: إدارة برقة، وإدارة طرابلس، وإدارة فزان،أصبحت الاخيرة تحت الإدارة الفرنسية. وتولت بريطانيا الإقليمين الأولين على أساس إدارتين منفصلتين،باستثناء واحات غدامس ودرج وسيناون على الحد التونسي، التي ظلت تحت الإدارة الفرنسية في فزان.

1.1 مشكلة البحث وأهميته:

إن محور إشكالية البحث يدور حول سؤال رئيسي وهو: كيف واجهت النخبة السياسية في إقليم فزان سياسة فرنسا في تقسيم الإقليم وعزله عن بقية أقاليم ليبيا، وما أهمية الدور الذي لعبوة في مقاومة الاستعمار الفرنسي، وهل استطاعت هذه النخبة أن تفرض استراتيجيتها الكفاحية وتتغلب على السياسة الفرنسية في عزل الإقليم والخيارات الفيدرالية والخلافات القبلية من أجل الاستقلال؟

وتكمن أهمية البحث في أن إقليم فزان انفرد عن إقليمي طرابلس وبرقة بوجود إدارة أجنبية مؤقته اختلفت عن إدارة الإقليمين الآخرين اللذين خضعا للإدارة الإنجليزية، والتي

ISSN 2664-1682

تختلف سياستها في مستعمراتها عن سياسة فرنسا فأصبح الإقليم الأكثر تأثرا وتأثيرا من هذه السياسة عن أقاليم ليبيا الأخرى. ومن أجل دراسة موضوع الإدارة الفرنسية في إقليم فزان من جوانبها السياسية والإدارية جاء اختيارنا لموضوع "الأوضاع السياسية والإدارية في إقليم فزان" ولعل من الأسباب الأخرى التي دعتني لمواصلة البحث في هذا الموضوع أذكر:

- أهمية الموضوع في كشف جانب مهم من تاريخ فزان هذا الإقليم الذي كانت له مكانه بارزة في اهتمامات فرنسا إذ جعلت منه قاعدة متقدمة لربط وتامين مستعمراتها في أفريقيا الغربية وجنوب الصحراء مع شمال أفريقيا لتأمين معبر جوي آمن لها.
- ندرة الأقلام الجادة التي تناولت هذا الجانب الغامض من تاريخ فزان، فتاريخ فزان عموما لا زال مطموسا ومغيبا ولم ينل نصيبه من الدرس والتوثيق .
- جدلية الأسئلة التي يطرحها هذا الموضوع بين الباحثين والمهتمين بدراسة هذه المرحلة من مراحل تاريخ ليبيا المعاصر في أثر هذه الأوضاع على تطور الأحداث السياسية والدستورية في ليبيا بعد صدور قرار استقلالها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 نوفمبر 1949م.

2.1 أسئلة البحث:

وإن كان الموضوع يتضمن كثير من الإشكاليات ويتطلب جملة أسئلة مازالت عالقة في ذهن الباحثين فإننا سنحاول التركيز على طرح الأسئلة الجزئية الآتية:ما هي الأوضاع السياسية التي كانت عليها فزان منذ احتلال الفرنسيين لها في يناير1943وحتى وصول لجنة التحقيق الدولية إليها في منتصف شهر أبريل 1948م؟وما هو رأي لجنة التحقيق الرباعية فيما سمعته ورأته في فزان وما هي انطباعاتها عن الإقليم وسكانه؟ وهل كان للسياسة التي اتبعتها فرنسا في فزان تأثيرها على الاتجاهات السياسية للسكان والإقليم على حد سواء ؟

3.1 أهداف البحث وحدوده:

إنَّ الهدف الذي تتوخاه هذه الدراسة هو التركيز على تلك الأحداث المرتبطة بتاريخ إقليم فزان زمن الإدارة الفرنسية من خلال رصد كل أبعادها التاريخية، والتعمق في تحليل

ISSN 2664-1682

الأوضاع السياسية والإدارية للإقليم،ولربما توفر هذه الدراسة حال نشرها عملا مرجعيا يمكن أن يعود إليه سائر المهتمين بتاريخ فزان من طلاب وباحثين. وقد تم تحديد الإطار الزمني للبحث بداية الإدارة الفرنسية في ليبيا يناير1943م وحتى إعلان الاستقلال عام 1951م.

2. المنهج والإجراءات:

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهج التاريخي الوصفي التحليلي والناقد (ضمنيا)، ولدارسة الموضوع قمنا بتقسيمه إلى:

- فزان بعد الاحتلال.
- النشاط السياسي في فزان.
- لجنة التحقيق الرباعية في فزان.
- سياسة فرنسا في فزان بعد صدور قرار استقلال ليبيا.

3. فزان بعد الاحتلال:

حكمت فرنسا إقليم فزان حكما عسكريا مباشرا مستمدة أصوله من النظم الإدارية الفرنسية المتبعة في تونس والجزائر مع احتفاظها ببعض مظاهر النظام الإيطالي السابق غير المكتمل القائم على المديريات ، وقد وضع هذا التنظيم تحت سلطة العميد (دولانج) الذي عين حاكما عسكريا لفزان (العالم، 2019،ص58).

وقسمت السلطات الفرنسية الإقليم إلى ثلاث مناطق إدارية وهي :

1. **فزان:** يحكمها حاكم عسكري يعينه وزير الداخلية الفرنسي بالاتفاق مع وزير الحربية الفرنسي ويرأس القوة العسكرية بالإضافة إلى مسؤوليته الإدارية ويرتبط بالحاكم العام بالجزائر، وكان هذا الحاكم يكلف بوضع الميزانية وتسير الاقتصاد، وحفظ النظام العام، ويساعده ثلاثة ضباط للشئون الإسلامية. وتضم ثلاث مناطق أو متصرفيات وهي:

– **الشاطىء:** وتشمل مديريات براك، المقارحة، و الحساونة برقن، وإدري.

ISSN 2664-1682

- **سبها:** وتشمل مديريات سبها، وبنت بية، وأوباري، ومدريتي، الطوارق الرحل "أوراغن" والطوارق الرحل "أمنغهاساتن"[1].
- **مرزق:** قسمت مرزق إلى مديريات مرزق، و ادي عتبة، وتراغن، وأم الأرانب، و القطرون، وتجمع التبو الرحل(الشنيطي،1951،ص171).

2. **غات:** كانت قبل الاحتلال الفرنسي تتبع القطرون سياسياً ثم ضمتها السلطات الفرنسية في ديسمبر 1943م إلى مدينة جانت التي كانت تحت الحكم الفرنسي ثم ألحقت بإدارة جنوب الصحراء الجزائرية العسكرية، وبذلك تكون غات قد فصلت عن فزان، وأصبح لها مركز سياسي خاص (بروشين، 1988، ص239).
3. **غدامس:** كانت تابعة لطرابلس، ولكن عقب الاحتلال الفرنسي مباشرة فصلت عنها، حيث الحقت بالجنوب التونسي بحجة الضروريات الإدارية، وأصبح يديرها حاكم محلي له السلطة الإدارية والعسكرية ويتبع الحاكم العسكري لمناطق الجنوب التونسي ومركزه في قابس(يوشع،د.ت،ص133).

وعُيِّنَ على رأس كل منطقة من هذه المناطق حاكم فرنسي يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية(العقاد،1970 ،ص57). والملاحظ هنا حرص الإدارة الفرنسية على فصل غات وغدامس من إقليم فزان وإلحاقها بالقيادة العسكرية في جنوب تونس أو جنوب الجزائر، وهذا يوضح المطامع الفرنسية القديمة في هاتين المدينتين، ورغبة فرنسا في ضمها بشكل نهائي إلى الأراضي الخاضعة لها في تونس والجزائر في تسوية سياسية تحرمها من السيطرة على فزان ولولا أن وجود الفرنسيين هناك كان يستمد من اتفاق خاص مع بريطانيا فلربما عمل هؤلاء على اقتطاعها من ليبيا.

[1] لمعرفة المزيد عن تركيبة قبائل الطوارق راجع: الدالي ،2006،ص25- 332.

ISSN 2664-1682

وكاستمرار للوضع السابق، قامت فرنسا بتعيين عدد من الأهالي في الوظائف الإدارية المختلفة والحقيقة أن الإدارة الفرنسية في فزان كانت فرنسية بحتة، ولم تستعن بالمواطنين بقصد الاستعانة بهم في تثبيت وضعها في الإقليم فحسب، ولكن لإدامة هذه السيطرة عبر خدمات هؤلاء الموظفين الذين يحظون بمكانة كبيرة داخل كياناتهم الاجتماعية ومناطقهم الجغرافية الذين أبدوا استعدادا للتعاون معها. وكان لجوء فرنسا للاستعانة بهؤلاء المواطنين إجراءً حتمياً، وإلا فكيف تسيطر على منطقة شاسعة مترامية الأطراف وعصبيات ونسيج اجتماعي يصعب اختراقه من الخارج إلا بالأدوات الاستعمارية؟ فلم يكن أمام فرنسا إلا الاستعانة بجزء من التركيبة الاجتماعية القبلية وإدخاله في المنظومة الإدارية (الشنيطي، 1951، ص183) التي كانت تتكون من سلطة تنفيذية تتمثل فيما يلي:

- حاكم عسكري (فرنسي) وكان من مهامه حفظ النظام العام، وتسيير الاقتصادية ووضع ميزانية الإقليم، ويساعده في ذلك نائباً فرنسياً أيضا.
- المدير وهو الذي يدير مجموعة من القرى المستقرة والقبائل الرحل، وتشمل صلاحياته جباية الضرائب، والمسائل الفنية والتنظيم العام، والبتّ في القضايا الجنائية.
- تم تعيين شيخ على كل قرية وقبيلة المنتخبين من قبل الأهالي الذين عملوا رؤساء لبعض الوحدات الإدارية دون أن يكونوا موظفين رسميين في الإدارة، بينما منحوا رواتب من قبل السلطة الفرنسية.
- أعادت فرنسا منصب المتصرف الذي كان موجوداً قبل مجيء الإيطاليين وهي وظيفة عثمانية تختص بجمع الأموال والغرامات وحقه في فض المنازعات القبلية كوسيط من قبل الحكومة الفرنسية وله سلطة مدنية على الإدارة التابعة لها.
- وفي عام 1945م أنشئت وظيفة إدارية متوسطة بين المديرين والإدارة الفرنسية وهي وظيفة القاضي الذي يراقب وينسق نشاط المديرين في كل منطقة.

ISSN 2664-1682

- نظام الجماعة وهو نظاماً كان معمولاً به في عهد الأتراك وهو قائم على اجتماع رؤساء القبائل في مناطق تمركز السكان لفض المنازعات، وله سطوة اجتماعية لا تقاوم لأنه نظام تشريعي تنفيذي قضائي (العالم،2019، ص59).

ومما لا شك فيه أنّ طول فترة حكم الإدارة العسكرية لإقليم فزان 1943-1951م حاولت السلطات الفرنسية جاهدة الانفراد بشكل كامل في حكم فزان، ولم تسمح للقوى المحلية بالمشاركة في الحكم – وإن سمحت من خلال النظام الإداري السابق في إطار السلطة الفرنسية – فقد كانت تأمل من خلال هذه السيطرة إقامة منطقة عازلة في إقليم فزان بهدف تأمين حدودها في كل من الجزائر وتونس وتشاد والنيجر[1] لهذا السبب حاولت فرنسا جاهدة إفشال أي مشروع من شأنه منح ليبيا استقلالها في المحافل الدولية كما سنرى لاحقا.

4. النشاط السياسي في فزان:

أجمعت بعض المصادر التاريخية ان الجماعات السياسية في فزان في عهد الإدارة الفرنسية قليلة وغير منظمة، والتفكير الجمعي في فزان ظل تفكيرا محليا ضيق الأفق في أغلب الأحيان،وذهبت أيضا إلى وصف الفزانيين بأنهم لم يكونوا بالنضج والوعي السياسي المطلوب لإدراك ما يدور حولهم وحول مصيرهم. وبالتالي لم تنشأ أحزاب سياسية أو هيئات ثقافية واجتماعية، وإن وجدت به هيئات الأخوة الدينية، وقد ادعت السلطات الفرنسية بأنها لم تمنع تكوين الأحزاب السياسية أو النقابات في فزان إلا أن أحد من السكان لم

[1] للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

Rapporte de l'Ambassadeur de France Gouverneur Générale de l'Algérie; sur la Conférence interministérielle sur le statut du Fazzan, le 28. Février; 1947, dossier n° 35, Doc n° 46, K166-3, A.M.A .

ISSN 2664-1682

يتقدم بطلب لمثل ذلك، وقد فسر الحاكم العسكري ذلك بأنه راجع لفقر السكان، وعدم وجود وقت لديهم للاشتغال بالسياسة؛ بسبب كد أهل فزان في العمل وأن الأفق السياسي للمزارعين المستقرين والرعاة الرحل شديد الضيق، وإنهم تمسكوا بالإدارة الفرنسية بسبب الظروف المعيشية والصحية السيئة في الإقليم (زيادة،1958، ص52).

لذلك، فإن الشرح الذي قدمه الحاكم العسكري والذي يؤكد فيه على عدم وجود تنظيمات سياسية في فزان، إن هذا القول لا يبدو لي منطقيا لأن الحاكم الفرنسي أراد أن يبرر فقط سياسة فرنسا في إحكام سيطرتها على إقليم فزان زاعما بأن أهل الإقليم غير مؤهلين لإدارة أنفسهم بأنفسهم وأن البلاد بالتالي لازالت في حاجة إلى الإدارة الفرنسية حتى يتم تهيئة السكان بعد فترة طويلة لحكم أنفسهم وهذا ما عبر عنه حاكم فزان صراحا بعد زيارة اللجنة الرباعية لفزان فيما بعد، ولكن يمكن التفكير في أنَّ من أهم أسباب تدني النشاط السياسي في فزان راجع إلى:

1–تعمد الإدارة الفرنسية لعزل الإقليم عن مسار الكفاح الوطني، ويشهد على ذلك إقرار تراخيص رسمية للتنقل داخل الإقليم وخارجه ومنع السفر إلى إقليمي طرابلس وبرقة ومراقبة الإعلام والصحافة.

2–الظروف الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في الفقر والأمية، وتشتت السكان في مجاميع سكانية قليلة ومتباعدة(العالم، 2019،ص71).

3–سياسة القمع الفرنسية حيث ان السلطات الفرنسية قد نفذت حكم الإعدام في حوالي (150) شخصا ينتمون إلى مختلف الجهات والشرائح الاجتماعية، بمجرد أن يتبادر إلى ذهنهم، أن لديهم نزعة وطنية أو يملكون سلاحا.

ISSN 2664-1682

4–الدعاية الفرنسية التي بدأت الإدارة الفرنسية في تطبيقها، باستقدام عشرات من الخبراء والمستشرقين ممن كسبوا خبرة في الشؤون العربية والإسلامية، ويتحدثون اللغة العربية بطلاقة، وسبق لهم العمل في تونس والجزائر والمغرب، لزيارة مناطق فزان المختلفة لنشر أفكار مفادها أن فرنسا ستبقى لتطوير الإقليم، ليصبح مثل الجزائر وتونس كما كانوا يروجون بين السكان،أنه ستشق الطرق، وتفتح المدارس وتطور الزراعة وتنتعش التجارة، وأن مستقبل الإقليم يكمن في الارتباط بفرنسا، وليس بطرابلس ولا بالجامعة العربية التي كان قد أعلن عن قيامها في مارس 1945م، وكانوا يشككون في الجامعة العربية، وأنه لا جدوى منها وأن الجامعة لن تفيد فزان بشي لأنها تأسست بإيعاز من الإنجليز.

وعلى أثر هذه الدعاية الفرنسية الخطيرة وظهور النوايا الحقيقية لفرنسا، نشطت القوى الوطنية في كامل المنطقة وظهرت بوادرها في سبها، فقد دعي اعيان ومشائخ إقليم فزان للاجتماع مع الوالي الفرنسي، ليتباحث معهم حول ما يجب القيام به للنهضة بالإقليم، واستغل الأعيان فرصة مجيئهم إلى سبها للاجتماع بأحمد سيف النصر[1] بمحل سكناه "سبها الجديد" الذي كان موجوداً رسمياً على رأس السلطة في فزان وليس له أي سلطات تنفيذية أو تشريعية، وأبلغوه عجزهم على المطالبة بالاستقلال وأنهم سيكونون على اتصال دائم به وبطرق سرية لمناقشة القضايا التي تهمّ الإقليم.

[1] أحمد سيف النصر: من مواليد مدينة سرت عام 1877 ويعتبر احد رموز قبيلة أولاد سليمان وأحد زعماء حركة الجهاد الليبي ضد الاستعمار الايطالي خلال الفترة الفاصلة بين 1911و 1930. ومن ابرز المعارك التي شارك فيها معركة القرضابية عام 1915،ترك سيف النصر فزان بعد زحف الجنرال قراتزياني 1930 وتحكمه في كامل الإقليم،ولذلك عمد هذا الأخير، في إطار إجراء عقابي إلى مصادرة أملاك سيف النصر والتنكيل بها الأمر الذي أجبره على الانسحاب إلى الأراضي التشادية. ولم يعد إلى المنطقة إلا مع حملة الجنرال لوكلارك التي احتلت المنطقة عام 1943. للمزيد راجع: الصيد، 1996،ص80.

ISSN 2664-1682

وفي أوائل عام 1946م عقد اجتماع في منطقة الشاطئ ضم كل من الحاج الطاهر الجراري،من أعيان المنطقة، وضو الحاج أحمد، مدير القرضة، وإبراهيم بن علي الهمالي، مدير برقن، وعدد من الأعيان من كل أنحاء فزان.ودار النقاش حول مستجدات السياسة الفرنسية التي بدأت في تنفيذها فعلا باتخاذها خطوات عملية خطيرة في اتجاه ضم إقليم فزان إلى أراضي المستعمرات الفرنسية المجاورة، ومناقشة أثرها على الإقليم وعلاقاتهم التاريخية بطرابلس المهددة بالانقطاع وان الواجب الوطني والقومي يقتضى منهم التيقظ والفطنة لمعرفة كل ما يجري في الأوساط الدولية بشأن وطنهم، ولذلك، قرروا الاتصال بطرابلس لمعرفة ما يدور هناك من أحداث محلية ودولية.واسندت مهمة الاتصال بالجماعات السياسية إلى محمد عثمان الصيد الذي سافر سرا إلى طرابلس،والتقى ببعض أعضاء الحزب الوطني من بينهم السيد أحمد الفقيه حسن الذي أطلعه على آخر المستجدات في القضية الليبية وزودهم ببعض الصحف والجرائد التي كانت تصدر في برقة وطرابلس ونسخة من برنامج الحزب الذي يطالب باستقلال ليبيا أوعلى أمل أن تصبح ليبيا تحت وصاية الجامعة العربية.

وفي 15 يوليو1946م عقد الاجتماع التأسيسي الأول للجمعية الفزانية سرا في منزل نصر بن سالم المقرحي بقرية زلوار بوادي الشاطئ وحضر هذا الاجتماع كل من: عبد الرحمن البركولي[1] ومحمد عثمان الصيد و مختار بن على الزوي ونصر بن سالم شيخ المقارحة، وحميد بن الحاج أحمد الكيلاني أحد أعيان الشاطئ وإبراهيم بن حسن، وعبدا لله عمر

[1] عبد الرحمن البركولي: ولد في حي الجديد بسبها عام 1904تلقى تعليمه الأولى على يد شيوخ من عائلته منهم الشيخ محمد عثمان تاج الدين، والذي نصحه بإتمام دراسته في تونس، التي حصل منها على شهادة جامع الزيتونة، وقد توثقت صلاته بمشاهير علماء الزيتونة، وفي عام 1933 رجع البركولي الى مسقط راسه و باشر التدريس بزاويتها العتيدة يعطي دروسا في الفقه واللغة، تتخللها مواعظ وإرشادات اجتماعية ذات بعد سياسي. وقد أسهم هؤلاء الطلاب فيما بعد في تغيير معطيات الحياة الفكرية والسلوكية عموما في فزان وأصبحوا فيما بعد من أقطاب الحركة الوطنية للمزيد راجع: الصيد،1996،ص31 ،32.

ISSN 2664-1682

القريد وعبدالله بن بشير الزوي. وكنتيجة لهذا الاجتماع تأسست الجمعية السرية الفزانية، وانتخب عبد الرحمن البركولي رئيساً لها ومحمد عثمان الصيد نائباً له، وتم تعيين ممثلين لها من معظم المناطق، وهم كالاتي:-

- أحمد قريش ومحمد الأزهري في برقن.
- محمد النيهوم والهادي رمضان الزايدي في إدري وتمسان.
- عمر بن علي بن أحمد، والمبروك بن عريبي، والمهدي بن عثمان في ونزريك

وكانت المهمة الرئيسية للرئيس ومساعده الاتصال بالمناطق المجاورة، واستقطاب المزيد من الأعضاء، وتعبئة الرأي العام ضد محاولات فصل الإقليم عن بقية الأقاليم الليبية. وفي منتصف شهر يوليو1947م قام الصيد بترتيب لرحلة في غاية السرية إلى طرابلس بعد بدايات تكوين الأحزاب السياسية فيها، فالتقى هناك بالسيد سالم المنتصر رئيس حزب الجبهة الوطنية، والسيد مصطفى ميزران رئيس الحزب الوطني، والسيد علي الفقيه حسن رئيس حزب الكتلة الوطنية، والأستاذ علي رجب رئيس حزب الاتحاد المصري الطرابلسي، وهكذا أطلع الصيد اثناء وجوده في طرابلس على آخر تطورات القضية الليبية خاصة ما يتعلق بتفاصيل معاهدة الصلح التي وقعت في10فبراير1947م بين الحلفاء الأربعة وإيطاليا والتي نتج عنها تشكيل لجنة رباعية تزور ليبيا، وذلك في اجتماع لنواب وزراء الخارجية الاربعة في 20 اكتوبر 1947م، وكان الهدف منها معرفة أوضاع الأقاليم الليبية والاطلاع على رغبات السكان فيها. ولمس الصيد هناك أفكار رائجة تتحدث عن استقلال ليبيا والمطالبة بوحدتها (الصيد،1996، ص28- 30).

وقبل وصول اللجنة الرباعية بادرت فرنسا في بداية عام 1948م بإرسال "الجنرال لوكليرك" الذي قاد القوات الفرنسية التي احتلت فزان بزيارة للمنطقة وألقى خطاباً على

ISSN 2664-1682

أعيان الإقليم مفاده"أن فرنسا دخلت الإقليم بالقوة ولن تخرج منه الا بالقوة"(الصيد، 1996،ص36).بعد هذ الخطاب ساد التوتر الشديد بين السكان وتأكدوا من عدم خروج فرنسا إلا بالقوة ولذلك كان لزاماً على الجمعية أن تخرج من الدور السري إلى الدور العلني، وخاصة عقب نزول السلطات الفرنسية بثقلها في ترغيب وترهيب السكان. وتبلور لديهم بإقناع أنّ ثمن الحرية والانعتاق هو الدم، إذن لابد من التضحية والخروج بعملهم إلى العلنية وكان الاستعداد لقدوم اللجنة الرباعية وإعداد الأهالي لها هو الشغل الشاغل للجمعية في تلك الفترة، حيث قاموا بتعبئة فكرية شغلت أنحاء فزان من خلال عناصرها المنتشرين في جميع أنحاء فزان تدعوا إلى الاستقلال والوحدة، ولتقريب الفهم للجماهير البسيطة صورت الحركة الوطنية القضية كما يقول الصيد لأنها مسالة "إسلام وكفر، الذي يقول نريد بقاء الإدارة الفرنسية فهو كافر، ومن يريد استقلال ليبيا ووحدتها تحت قيادة ادريس السنوسي والانضمام للجامعة العربية فهذا هو الاسلام"(الصيد،1996،ص37).

لم تكن تلك الجمعية الفزانية هي رد الفعل الوحيد عند الفزانيين نحو الإدارة الفرنسية لأن أسلوب الحزم والصرامة الذي تميزت به الإدارة الفرنسية كان لابد أن يؤدي إلى مشكلات ومواجهات مع سكان فزان؛ فالسلطات الفرنسية شنت حملة ضد أعضاء الجمعية والداعمين لها، فاعتقلت البعض، وحرمت بعض القرى من التموين(ريان،1989، ص53). وأمام هذا الضغط قرر "عبد القادر بن مسعود"أحد أعضاء الجمعية الذين ينتمون لوادي الآجال ويقيم بوادي الشاطئ، القيام بعملية انتحارية ضد القوات الفرنسية في القلعة بسبها في 12 يوليو 1948م.ورفع علما أسود يتوسطه هلال ونجمة واستشهد ابن مسعود في هذه العملية هو ومعه ستة عشر من المجاهدين والبقية وقعوا في الأسر وتعرضوا للسجن والتعذيب دون محاكمه (الماعزي،2002،ص172–180).

ISSN 2664-1682

ورغم صغر هذه العملية التي قام بها المجاهدون إلا إنها تدل على وجود مقاومة مسلحة داخل الأقاليم بعكس ما أشارت إليه بعض الكتابات التي تكلمت عن فزان. وعلق "ادريان بليت" على هذه الحادثة بقوله "بالرغم من أنها لم تترك أثرا عسكريا، فإنها هزت السلطات الفرنسية بعنف، وقللت من احترام أهالي فزان لقوة فرنسا التي لا تقهر" (يليت،2020،ص321).

5. لجنة التحقيق الرباعية في فزان:

تكونت لجنة التحقيق الرباعية من ممثلي الدول الأربع الكبرى وهي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ووصلت إلى ليبيا في 6 مارس1948م، وغادرت اللجنة إقليم طرابلس إلى فزان في 16 مايو من نفس العام. قضت فيها عشرة أيام وكان المقرر ستة عشر يوما (الشنيطي،1951، ص205).

ففي الاستفتاء التي اجرته الجنة وجدت حسبما ورد في تقريرها أن :

- 44% يفضلون البقاء تحت إدارة فرنسية(منهم حوالي النصف من الطوارق).
- 26 % يفضلون أي حكومة مهما كان نوعها.
- 18% منهم يفضلون دولة إسلامية.
- 12%يقبلون بأي حكومة تفرضها الدول الأربع(بليت،ص316 ،317)

والمفارقة، أن تقرير اللجنة الرباعية لم يكن صحيحا بل كان مجافيا للحقيقة، ولمتستطع اللجنة التوصل إلى قرار موحد، وقدمت توصيات متناقضة بالرغم من رغبة الفزانيين القوية في الاستقلال ويؤكد هذه الحقيقة أن أكثرية الفزانيين الذين سئلوا أمام اللجنة عبروا بوضوح عن رغبتهم في وحدة بلادهم واستقلالها. وأنّ السلطات الفرنسية بمجرد أن غادرت اللجنة الأقليم شرعت في حملة اعتقالات واسعة شملت جميع الشخصيات

ISSN 2664-1682

الفزانية النشطة التي أدلت بآرائها أمام اللجنة، ثم قامت بحرمان بعض القرى والأشخاص من التموين الذى كانت تمنحه للمواطنين وأدت تلك الحملة إلى حالة فزع وسط السكان ومع ذلك فقد عبر السكان عن مواقفهم بكل شجاعة ووضوح. ولابد من الإشارة أيضا إلى أن اللجنة الرباعية استقبلتها السلطات المحلية الفرنسية في فزان وتنقلت بسياراتها وأقامت في معسكراتها وحدد لها الفر نسيون الجهات التي تزورها والتي يعتقدون أن أهلها سيقفون معهم.

وبالتالي، فإن تقارير أعضاء اللجنة عملت على أعطاء صورة غير حقيقية عن مشاعر الفزانيين وأنهم غير مؤهلين للاستقلال. زد على ذلك حرص مندوبي فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة على مصالح بلدانهم في ليبيا عندما كتبوا تقاريرهم كانوا يهدفون من ورائها إلى تمديد حكم بلدانهم في المناطق الليبية الثلاث. وما يؤكد هذه الحقيقة عندما اجتمع وزراء الخارجية الاربعة في13ديسمبر 1948م للنظر في تقرير اللجنة الرباعية، تضاربت وجهات النظر ولم ينته المؤتمرون إلى وضع معين ولاسيما بسبب معارضة روسيا السوفيتية لوجهات نظر الدول الغربية ومحاولاتها البقاء في ليبيا، فلم يكن أمامهم من خيار سوى إحالة الموضوع برمته إلى الجمعية العمومية – تنفيذ لشرط ورد في معاهدة الصلح ينص على تفويض الجمعية العامة للأمم المتحدة بطلب إحالة مسألة المستعمرات الإيطالية السابقة إلى هيئة الأمم المتحدة – كي تفصل فيها بقرار نهائي في دورتها بباريس عام 1948م؛وهكذا أدرجت قضية ليبيا والمستعمرات الإيطالية السابقة في جدول أعمال الجمعية العمومية في 24 ديسمبر 1948م(الصيد، 1996،ص36 ،38).

وفي أبريل 1949م بدأت مناقشات ومساومات الدول الاستعمارية أمام الجمعية العامة فيما بينها للبقاء بليبيا أطول فترة ممكنة تحت ما يسمى بالوصاية والانتداب والإدارة

ISSN 2664-1682

الأجنبية وخير مثال على ذلك ما عرف بمشروع بيفن – سفورزا [1]وقد التقى هذا المشروع مع مطالب فرنسا في فزان التي استمرت في حد ذاتها في معادتها لأي فكرة تدعو إلى استقلال ليبيا(Dib,G.1956,p46-50). غير أن تضارب المصالح الدولية وإصرار الجماعات السياسية الليبية وجامعة الدول العربية، جعل مشروع الاستقلال يرى النور حيث اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في اجتماعها الرابع قرارها رقم 289 بتاريخ 21 نوفمبر1949م بأغلبية 48 صوتا ضد صوت واحد هو صوت أثيوبيا وامتناع تسعة عن التصويت هي دول الكتلة السوفيتية وفرنسا والسويد ونيوزيلندا والذي نص على ما يأتي:

1–تصبح ليبيا المؤلفة من برقة وطرابلس وفزان دولة مستقلة ذات سيادة في موعد لا يتجاوز أول يناير عام 1952م.

2– يجتمع مندوبون عن برقة وطرابلس وفزان في جمعية وطنية ليقروا دستور لليبيا بما في ذلك تعيين أو تحديد شكل الحكومة ونوعها.

3– أن تشرع الدول القائمة بالإدارة (بريطانيا،فرنسا) بالتعاون مع مندوب الأمم المتحدة الذي تعينه الجمعية العامة في اتخاذ الخطوات الضرورية لنقل السلطات إلى الحكومة المستقلة.

[1] مشروع بيفن سفورزا هو مشروع خطة وصاية جرت بين وزيري خارجية إيطاليا بريطانيا كارلو سفورزا و إرنست بفين، وفيه تم الاتفاق بين الدولتين على أن ليبيا تحصل على استقلالها بعد عشر سنوات، على أن توضع أقاليم ليبيا الثلاث خلال هذه الفترة تحت وصاية دولية، تتولى بريطانيا الوصاية على برقة، وتتولى إيطاليا بموجبها إدارة طرابلس، وتتولى فرنسا إدارة فزان. وقدم المشروع للأمم المتحدة للتصويت عليه أمام الجمعية العامة في 17 مايو 1949، ولتمريره كان يتطلب موافقة ثلثي الأعضاء وعددهم 58 دولة. ونجح الوفد الليبي في كسب تأييد ممثل دولة هايتي (إميل سان لو) لدى الأمم المتحدة، وكان صوته هو المرجح الذي أدى إلى سقوط المشروع. للمزيد راجع: Dib,G.1956,p46-50

ISSN 2664-1682

4– تعيين الجمعية العامة مندوباً عن الأمم المتحدة ويختار مجلس استشاري يساعده و الغرض من ذلك مساعـدة الليبيين في وضـــع الدستور والسير بها في سبيـــل الاستقلال .(Winter,1961,p,57)

تنفيذ لهذا القرار، عين "أدريان بليت" – مسؤول دنماركي تابع للأمم المتحدة – كمفوض عام للأمم المتحدة في ليبيا، وذلك بعد أن تم انتخابه في 10 ديسمبر1949م، فتوجه إلى ليبيا بإقرار أعمال الإدارتين لإنجليزية والفرنسية، كما كونت مجلسا استشاريا لمساعدة المندوب من ممثلين عن: بريطانيا، فرنسا، الولايات المتحدة، مصر، باكستان، بالإضافة إلى ممثلي لأقاليم ليبيا الثلاثة ،وسمي هذا المجلس بمجلس العشرة، للمساهمة في تأسيس اللجنة التحضيرية، التي تقوم بدورها بتحديد الكيفية التي يتمّ بها تكوين الجمعية الوطنية أو الهيئة التأسيسية، التي تقوم بدورها بإعداد الدستور واختيار شكل الحكم.

6. سياسة فرنسا في فزان بعد صدور قرار استقلال ليبيا:

لقد أثار صدور قرار هيئة الأمم المتحدة 21 نوفمبر1949م ردة فعل سلبية لدى فرنسا فلقد امتنعت عن التصويت إلى جانب القرار رقم (289)، وقد فسر المندوب الفرنسي "كوف دي مورفل" هذا الموقف " بأن فرنسا ترى أن التوصيات الخاصة بليبيا غير واقعية، لأنها غير مستمدة من البيانات التي بين أيدينا، ومرجعها تقرير لجنة التحقيق الرباعية؛ فقد اتفق المندوب على أنّه ليس بين المستعمرات الإيطالية السابقة ما هو أهل للاستقلال، فهي مناطق فقيرة لا تكفي نفسها، بدائية في وعيها السياسي. وتناقض التوصيات الحاضرة هذه البيانات، ومع ذلك فإن أكثر الوفود قد تحمل هذه المسئولية الكبيرة في نوع من المثالية الحماسية التي لا يسعنا إلا تقديرها، على أن الوفد الفرنسي مضطر إلى الاحتفاظ برأيه والامتناع عن التصويت. ومع ذلك فإن فرنسا لن تمتنع عن تقديم

ISSN 2664-1682

مساعدتها من حيث هي دولة قائمة بالإدارة ومن حيث هي عضو في المجلس الاستشاري" (الشنيطي،1951،ص243،300).وبعد صدور القرار أخذت فرنسا تسعى جاهدة لإطالة أي فترة انتقالية لتضمينها أي قرار يصدر عن الجمعية العامة لتستطيع تنفيذ سياستها في فزان وهذا ما أكده شومان بقولة "إن المدة يجب أن لا تقل عن عشر سنوات حتى تكون شعوب برقة وطرابلس وفزان قادرة على إدارة نفسها"(ريان،1989، ص58).

لقد مكن هذا القرار فرنسا من تغيير سياستها تجاه فزان، حيث أقامت نظاما انتقاليا قائم على أساس مشروع حكومة فزانية انتهت من إعدادها في 18 يناير 1950م،تحت سِتَار ما يسمى بسياسة"الاستقلال الذاتي" في إطار ليبيا الفدرالية وفقا لما فعلته بريطانيا في برقة، بتبنيها رئيس الحركة السنوسية محمد إدريس السنوسي[1]، التي بدأت تعمل على إعداده لحكم برقة حكما ذاتيا مستقلا عن بقية أجزاء ليبيا[2]. وتبين لـ بليت أنّ هذه السياسة التي اتبعتها فرنسا في الأقاليم سياسة لا ترمي إلى توحيد الأقاليم بقدر ترسيخها لنوع من الاستقلال الذاتي وهو ما يتعارض مع قرار الأمم المتحدة رقم (289)، وأكد على أن هذا

[1] ولد محمد إدريس السنوسي عام 1890 في واحة الجغبوب، وهو ابن خليفة السنوسيين الاول السيد المهدي وحفيد مؤسس السنوسية السيد محمد بن علي السنوسي دخل في مفاوضات سياسية لإنهاء الحرب مع ايطاليا حيث اعترفت الاخيرة به اميرا على برقة عام 1920م. وعقب تولى موسوليني للسلطة في ايطاليا ووقوع اغلب المقاطعات الليبية تحت الحكم الايطالي اضطر السنوسي للهجرة الى مصر عام 1923، وخلال الحرب العالمية الثانية تحالف السنوسي مع بريطانيا فنصبته اميرا على برقة بعد انتصارها على ايطاليا واخراجها من ليبيا، وفي 24 ديسمبر 1951 أصبح ادريس ملكا على ليبيا واستمر حتى عام 1969 عندما تمكن مجموعة من الضباط العسكرين من الإطاحة بنظامه، فلجأ الى مصر وبقى فيها حتى وفاته عام 1983 لمزيد راجع: شكري، 1984، ص183- 220.

[2] لمعرفة المزيد حول التطورات التي أدت إلى اعلان استقلال برقة وردود الفعل على اعلان هذا الاستقلال راجع: زيادة، 1950، ص 133- 142.

ISSN 2664-1682

المشروع سيؤثر على قرارات الجمعية الوطنية الليبية المزمع تكوينها خاصة فيما يتعلق بوضع الدستور(بليت، 2020،ص385).

وفي 24 يناير 1950م أصدر المقيم الفرنسي في سبها قراراً يدعو فيه رؤساء الجماعة في المراكز الرئيسية والمدراء عن المديريات السبع عشرة بالإضافة إلى غات وغدامس حيث طلب منهم انتخاب ثلاثة ممثلين عن كل مديرية، إذ يجتمع هؤلاء جميعاً في سبها في 12فبراير 1950م لانتخاب رئيس لفزان.

بدات الانتخابات وشارك فيها أغلب زعماء إقليم فزان – وإن قاطعها الطوارق[1] – وانتهت باختيار كل من أحمد سيف النصر حاكما للإقليم وأحمد صوفو ممثلا لفزان في المجلس الاستشاري(مجلس العشرة)، ولقد استفادت فرنسا من سيف النصر من نفوذه الأدبي ومكانته القبلية وماضيه الجهادي في تحقيق الأمن والاستقرار في فزان، فمن المتأكد أن سيف النصر كان يتمتع بنفود كبير في فزان(الصيد، 1996،ص27، 28)، كما كانت عائلته ذات زعامة قبلية لا يتطرق إليها الشك، ولكن فرنسا عمدت إلى دعمه وتأهيله لإعداده لهذا لمنصب، إلا انهم آنذاك يريدون اعطاءه الصبغة القانونية الرسمية، فقد سلكت فرنسا تجاه استراتيجية شرعنه سياسية محلية ودولية (وناس،2012،ص25)، بالرغم من معارضة جماعة عبدالرحمن البركولي له. ويذكر بليت أنه تلقى فيما بعد شكاوي قدمها له مجموعة من الفزانيين المقيمين في طرابلس وأعلنوا"أن سيف النصر فرض فرضا على أهل فزان، ويضيف على ذلك بأن شكاوي على شكل عرائض قدمت إليه من حي"الجديد" في سبها، ومن غدامس تشير إلى الموضوع نفسه (بليت،2020،ص386). الا أن جماعة

[1] تجدر الاشارة إلى أن الطوارق لم يشاركوا في انتخاب أي من الشخصيتين لآنهم اعتبروا الأمر لا يهمهم وأنهم مواطنون فرنسيون ويرغبون في البقاء تحت الحكم الفرنسي. وطالبوا أيضا بضم منطقتهم غات الى الاراضي الفرنسية للمزيد راجع:بليت،2020،ص386.

ISSN 2664-1682

البركولي كانوا يعارضون تماما سيف النصر، ولم يؤيدوا ترشيحه، وكان موقفهم نابعا من موقف البركولي المعادي للفرنسيين، وعلى أساس ما صرح به البركولي،بأن الفزانيين يطمحون إلى وحدة ليبيا بأقاليمها الثلاثة، وتخوفهم من طموحات سيف النصر الانفصالية. وخاصة بعد تصريحه الأخير لمندوب الأمم المتحدة في مايو1950م بأنه يوافق على أن تقوم الدولة الليبية على أساس اتحادي"فيدرالي" يجمع بين أقاليم ليبيا الثلاثة (حكيم،1970،ص54).

ولكن فيما بعد اتضح تأثير الإدارة الفرنسية في الإقليم حيث عملت على تمكين سيف النصر من السلطة الفعلية في الإقليم ثم انتهجت سياسة اللين والاقناع تجاه المعارضين من عائلة الحضيري وغيرهم حتى تمكنت من استمالتهم بالمشاركة في العمل السياسي بعد انتخابات فبراير 1950م. حيث تلقى بليت نسخة من عريضة كان نصها كالتالي:"نحن عائلة الحضيري وغيرهم الذين يعيشون في سبها الجديد لقد طلب منا الموافقة على انتخاب سيف النصر رئيسا لإقليم فزان، ولكننا رفضنا... والآن فاننا نعلن صراحة بأننا قد تخلينا عن معارضتنا السابقة وأصبحنا خاضعين لزعامته وإمرته[1]"(بليت، 2020 ،ص380).

ومن أجل دعم مشروعية الحاكم الجديد وإكسابه مزيدا من الوجاهة المقيدة والمراقبة، طلبت فرنسا، من سيف النصر أن يختار ثلاثة مستشارين رئيسين من أعضاء المجلس التمثيلي، فعهد سيف النصر إلى حمودة طه بإدارتي العدل والداخلية وإلى نصر بن سليم بالمالية والزراعة وتولى مهدي أحمد الصحة والتعليم، ويساعد هؤلاء المستشارين الرئيسين مستشارون فرنسيون (الشنيطي،1951،321).

وأما الذي يلفت الانتباه، هو أن كل هذا الدعم لمشروعية سيف النصر لم تترجم عمليا، في نفوذ فعلي ذلك أن سلطة الحاكم الجديد بقيت محدودة وشكلية لأن الحكم

[1] للطلاع على نص هذه العريضة والموقعون عليها راجع هامش: بليت، 2020 ،ص380

ISSN 2664-1682

الفعلي كان بيد المستشارين الرئيسيين الذين كانوا بالأساس فرنسيون. ولم يكن هذا الحاكم قادرا على التسيير الفعلي للإقليم وعلى منافسة سلطة الضباط الفرنسيين الكبار بالرغم من تنصيبه حاكما على فزان. فمن الناحية الفعلية ظل المقيم الفرنسي محتفظا بكل ما له علاقة بالسلطة التنفيذية، هذا بالإضافة إلى أن السلطات التي تتعلق بالشؤون الخارجية والدفاع والملاحة الجوية والمطارات والأمور المتعلقة بالقوات المسلحة الفرنسية ووسائل المواصلات البريدية والبرقية وغيرها بقيت في يده بقصد إبقائها تحت سيطرتها.

وما أن أكتمل تشكيل المجلس الاستشاري للأمم المتحدة في ليبيا (مجلس العشرة) في صورته النهاية وأقرت الخطة البرنامجية لـ بليت شرع في تكوين اللجنة التحضيرية (لجنة الواحد والعشرين) التي تشكلت عن طريقها الجمعية الوطنية المكونة من 60 عضوا معين على أساس من التمثيل المتساوي بين الأقاليم الليبية الثلاثة(العالم،2019،ص75) اتضح أيضا رغبة السلطات الفرنسية في عرقلة عملية التطور السياسي والدستوري في ليبيا سوى عبر ممثلها في اللجنة الاستشارية أو من خلال وفد فزان في لجنة الواحد والعشرين[1]، حيث اعترض وفد فزان على تعيين أعضاء طرابلس دون إجراء انتخابات وتعيين ممثل للجالية الإيطالية عن إقليم طرابلس، وإلاصرار على إجراء انتخابات لأعضاء الجمعية الوطنية في طرابلس، واعتراض الوفد على شكل الحكم في الدولة الليبية.وهذه مطالب من شأنها تأخر التطور الدستوري وعدم الوصول إلى نتيجة في الموعد المحدد لإعلان الاستقلال، مما يعطي فرنسا فرصة الاحتفاظ بفزان أطول فترة ممكنة (نجم،2015،ص320). ويشير الصيد في مذكراته أن إصرار مندوبي فزان على مبدأ الانتخاب كان بناء على تعليمات من سيف النصر،ولم يوافق مندوبو فزان على تعيين أعضاء لجنة الستين إلا بعد أن توصل إدريس

[1] للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع: نجم،2014،ص20.

ISSN 2664-1682

السنوسي مع سيف النصر عن طريق رئيس ديوانه السيد عمر فائق شنيب، حيث أصدر سيف النصر تعليماته لمندوبي فزان بقبول التعيين مراعاة للمصلحة العامة فجاءت موافقة الوفد على ذلك في جلسة اللجنة المنعقدة في12اكتوبر1950م (الصيد،1996،ص80).

ولما حل موعد استقلال ليبيا صار لزاما على فرنسا، نقل السلطات التي يتمتع بها المقيم الفرنسي في فزان إلى الحكومة الليبية المؤقتة، لتباشر سيادتها على فزان في ظل النظام الاتحادي الذي تقرر أن يكون نظاماً للحكم في ليبيا. نجد أن الحكومة الفرنسية عارضت نقل هذه السلطات إلى أن تبرم مع حكومة ليبيا اتفاقيات عسكرية تسمح باستمرار الأوضاع العسكرية في فزان. وبالفعل استطاعت فرنسا عشية إعلان استقلال ليبيا أن تتحصل على معاهدتين من الحكومة الليبية الجديدة أحدهما عسكرية تضمن الوجود العسكري لفرنسا في فزان لمدة سته أشهر إلى أن تعقد معاهدة تحالف تحل محل الاتفاقية الموقتة، والثانية مالية تتعهد بموجبها فرنسا أن تقدم إلى ليبيا مساعدة مالية تساوي العجز في ميزانية فزان. وتم التوقيع على هاتين الاتفاقيتين بطرابلس من قبل " محمود المنتصر" رئيس الوزارة الليبية و"جورج باليه" السفير الفرنسي في طرابلس وفي مقابل ذلك وافق المقيم الفرنسي في فزان "كاونل" على إصدار مرسوم تم بموجبه نقل السلطات إلى الحكومة الليبية في24 ديسمبر 1951م (حكيم، 1964،ص143-146).وان كان الاتفاق السابق مؤقتا، يتضح أن فرنسا لم توافق على منح ليبيا الاستقلال إلا بعد أن ضمنت مصالحها في فزان عن طريق اتفاقات عسكرية ومالية، سبقت إعلان استقلال ليبيا، ثم أدمجت هذه الاتفاقيات في معاهدة، فأصبح الوجود الفرنسي في فزان وخاصة العسكري شرعيا وربطت فزان بعجلة النفوذ الفرنسي من خلال تلك المعاهدة.

ISSN 2664-1682

7. الخاتمة:

على مر سني الاحتلال 1943- 1951م كانت فرنسا تطبق في فزان سياسة تهدف لتجزئة البلاد وفصلها عن القضية الليبية. فقد كان يطبق في البلاد نظام احتلال معاد للديمقراطية كما اجترحت العلاقات السياسية بين المناطق الثلاثة فحددت الحدود بين طرابلس وبرقة وفزان، وعاملوها كمستعمرات وجسور إمدادات عسكرية تربط بين مستعمراتهم في أفريقيا. وفرضت وحدات نقدية مختلفة، وصارت جنسية المواطن تحدد وفقا لمكان إقامته بناء على التجزئة المكانية فأصبحت الإدارات العسكرية في كل من طرابلس وبرقة وفزان، في ظل الأوضاع الجديدة، تعوق وبصورة مقصودة الصلات فيما بينها.

وبدلا من تودي هذه السياسة إلى نتائج سلبية تنعكس على وضع الإقليم بالنسبة لبقية اجزاء البلاد وعلى السكان اعطت نتائج إيجابية على المستوى المحلي فقد كشفت عن قوى سياسية لعبت دورا لا بأس به رغم أنها كانت تفتقد إلى النضج السياسي الذي جعلها قاصرة عن أداء مهامها على الوجه المطلوب وهذا راجع لسياسة العزل عن مجرى الأحداث والمعترك السياسي في بقية أجزاء البلاد، ومع كل هذا قاوم أهل فزان الوجود الفرنسي بأساليبهم المتعددة التي توفرت لديهم –رغم الإجراءات القمعية والتعسفية – المتمثلة في التمسك بالمطالبة بالاستقلال والوحدة، وقد ظهر ذلك في اكثر من موقف بداية بالاتصال بالقوى الوطنية في طرابلس وتأسيس الجمعية السرية الفزانية، وانتهاء بالموقف شبه الموحد امام اللجنة الرباعية التي وصلت لفزان لاستفتاء السكان حول مصيرهم.

وبعد أن صدر قرار هيئة الأمم المتحدة باستقلال ليبيا، استطاعت فرنسا أن تغير سياستها في فزان بدأ من عام 1950م، حيث طبقت فيها نظام انتقالي يقوم على خدمة مصالحها، والسير قدما في وضع خططها موضع التنفيذ بالشكل الذي يحقق أطماعها في فزان، وبالأسلوب الذي وجدته ملائما لتدعيم فكرة الانفصال، ووضع العقبات في سبيل

ISSN 2664-1682

تنفيذ قرار هيئة الأمم ، وهو ما تم في انتخاب المجلس التمثيلي، ثم حاكم الإقليم، وعلى أساس ما سمي بالنظام الانتقالي.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

بروشين،ن.أ. (1988). *تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969* ، (ت: عماد حاتم). منشورات مركز جهاد الليبيين.

بليت، أدريان (2020). *استقلال ليبيا والأمم المتحدة "حالة تفكيك ممنهج للاستعمار"* ، (ت:محمد زاهي بشير المغيربي). دار الكتب الوطنية .

حكيم، سامي (1964). *معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا*، القاهرة: دار المعرفة.

حكيم، سامي (1970). *حقيقة ليبيا*. مكتبة الانجلو المصرية.

الدالي،الهادي مبروك (2006). قبائل الطوارق دراسة وثائقية. دار الكتب الوطنية.

ديغول، شارل (1964). مذكرات شارل ديغول، (ت:خيري حمادي). مكتبة المنار.

ريان، محمد رجائي (1989). العلاقات الفرنسية الليبية (احتلال فرنسا لفزان ما بين (1943-1955). العدد 35. *المجلة العربية للعلوم الانسانية*.

زيادة، نقولا (1950). *برقة الدولة العربية الثانية*. دار العلم للملايين .

زيادة، نقولا (1958). *محاضرات في تاريخ ليبيا*. معهد الدراسات العربية العالمية.

شكري، محمد فؤاد (1984). *السنوسية دين ودولة*. دار الفكر العربي.

الشنيطي، محمود (1951). *قضية ليبيا*.مكتبة النهضة العربية.

الصيد، محمد عثمان (1996). *محطات من تاريخ ليبيا*.مطبعة النجاح الجديد ، المغرب.

ISSN 2664-1682

العالم، عزالدين عبدالسلام (2019). *الأزمات وإدارتها في ليبيا الملكية*. دار الحكمة.

العقاد، صلاح (1970). *ليبيا المعاصرة*. معهد البحوث والدراسات العربية.

الماعزي، الأمين محمد (2002). *ثورة فزان على الفرنسيين 1949* . دارالكتب الوطنية.

نجم، أحمد امراجع (2014). موقف فرنسا من التطور السياسي والدستوري في ليبيا خلال المرحلة الانتقالية 1949–1951، العددالاول. *مجلة البحوث التاريخية*.

نجم، أحمد امراجع (2017). *الشيخ أحمد سيف النصر حياته وجهاده 1869–1954* أعمال الندوة العلمية الثانية (2015). مؤسسة الشيخ الطاهر الزاوي الخيرية.

وناس، المنصف واخرون (2012). *التاريخ المجهول، العلاقات الليبية الفرنسية*. معهد البحوث المغربية.

يوشع، بشير قاسم (د–ت). *غدامس ملامح وصور*. دار لبنان .

ثانيا: المراجع الاجنبية:

Dib,G. (1956*). The Arab Block In The United Nations, Amsterdam.*

Rapporte de l'Ambassadeur de France Gouverneur Générale de l'Algérie; sur la Conférence interministérielle sur le statut du Fazzan, le 28. Février; 1947, dossier n° 35, Doc n° 46, K166-3, A.M.A.

Winter, R. (1961). *Bleuprints For Independence*, Amsterdam.

ISSN 2664-1682